جلسة مجلس الأمة أمس (تصوير: صالح محمد)

سمو الشيخ صباح الخالد خلال مداخلته

10 نواب طلب طرح الثقة بالوزير

الشيتان: الوثيقة التي أحيلت لمجلس الأمة في 19 مايو 2020 تمثل رأي الحكومة وتسأل عنها وتناقش بها

لم يصدر من الوزارة أي تخفيض في الدعوم أو المساس بحقوق الموظفين ولم يصدر تعميم المالية بهذا الشأن

دول الخليج طبقت رسوم الاتفاقية التي علقها مجلس الوزراء بسبب أنها قد تؤثر على زيادة أسعار البناء

الدين العام إحدى الأدوات المقترحة ضمن مجموعة من المقترحات من أجل توفير السيولة المادية

الشيتان يفند محاور الاستجواب

خاطبنا الجهات الحكومية لتوريد الأرباح المحتجزة لديها وتم تحويل الميزانيات بدون أي حفظ للأرباح

راكان النصف: هذا استجواب سياسي يتطلب وجود وزير دولة قادر على مواجهة الظروف الاستثنائية

بدر الملا: أخشى أن يكون تعاملنا مع الأدوات الدستورية ذريعة لمن يريد التعديل على الدستور

– المجلس يوافق على اعادة تكليف لجنة حماية المرافق العامة باعداد تقرير في شأن توافر الأمن الغذائي الزراعي والحيواني خلال شهرين.

مبارك الحريص: بالنسبة لقضية الصندوق الماليزي هناك تسجيل عن التحريات في أمن الدولة أربع ساعات تم تسريبه منقوصا ..لذلك نظراً لخصوصية وحساسية هذه القضية فان الحكومة ترغب في عرض التسجيل كاملا أمامكم أو احالته إلى أي جهة برلمانية.

المجلس ينتقل إلى مناقشة استجواب رياض العدساني لوزير المالية براك الشيتان.

واعتلى النائب المستجوب العدساني يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الشيتان يسار منصة الرئاسة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قال في كلمة له بعد ان انتقل المجلس إلى مناقشة بند الاستجوابات ان النائب العدساني تقدم في 30 يونيو الماضي بهذا الاستجواب الموجه إلى وزير المالية.

وأوضح الغانم انه عملا بنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ الوزير بهذا الاستجواب فور تقديمه وأدرج في جدول أعمال جلسة اليوم.

وأضاف انه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا انه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

وذكر انه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس.

وخاطب الغانم الوزير الشيتان بسؤاله «هل ترغب بمناقشة الاستجواب في جلسة اليوم أم تطلب التأجيل» فأبدى وزير المالية موافقته على مناقشة الاستجواب في الجلسة.

وفي هذا الشأن نصت المادة «135» من اللائحة على ان «يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول اعمال اول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على انه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى اسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

ويشمل الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني ثلاثة محاور يتعلق المحور الأول وفق ما جاء في صحيفة الاستجواب بـ«البيانات المالية والوثيقة الاقتصادية الجديدة 2020».

أما المحور الثاني فقد خصصه مقدم الاستجواب لـ«المؤسسة العامة للتأمينات والاستبدال الربوي» فيما يعنى المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب بـ«القضايا المالية وتضليل الرأي العام» وذلك وفق ما تقدم به النائب.

العدساني يبدأ مرافعته:

الاستجواب يحقق المصلحة العامة لتعلقه بأداء الوزير الذي لا يملك خططا اقتصادية أو مالية، مطالبا الوزير بتقديم استقالته والاعتذار عن المنصب.

سياسة الوزير المالية أدت إلى استنزاف الاحتياطي العام الذي وصل الى ٧٠٠ مليون دينار، ما تراجع بتصنيف الكويت الائتماني بسبب استنزاف السيولة.

الوثيقة الاقتصادية من أبرز مساوئ عهد وزير المالية الحالي لمساسها بجيوب الموطنين واستهدافها خصخصة القطاعات الحكومية، مؤكدا أن طلب إقرار قانون الدين العام لعلاج عجز الموازنة دليل عدم امتلاكه الحلول الصحيحة.

خطة الوزير ليست إجراءات للاصلاح الاقتصادي بقدر ما هي انتقاص من حقوق المواطنين ، مطالبا الوزير بعرض خطته الإصلاحية على النواب.

خطة الوزير تتضمن تقليص نسبة ٥٠٪ من العلاج بالخارج، وإلغاء الدعوم وزيادة سعر البنزين والديزل، وتقليص الدعم للأندية، ومعدلات الابتعاث العلمي إلى الخارج، وخفض ٢٠٪ من الإنفاق الرأسمالي.

إن الوثيقة التي يتمسك بها الوزير تنص على فرض ضريبة القيمة المضافة والتي سيتحملها المستهلك وليس التاجر كما يدعي الوزير، معتبرا أن تبرير الوزير رفع الضريبة الانتقائية ١٠٠٪ بالقضاء على السوق السوداء غير منطقي.

الوزير يريد تجميد الترقيات وهذه مخالفة دستورية صريحة، ويريد زيادة الإيرادات العامة على حساب المواطنين وفي المقابل لديه موظفون وافدون في وزارة المالية رواتبهم فوق ٢٠٠٠ دينار .

الشيتان لم يوف بوعده فيما يتعلق بزيادة التمثيل الحكومي في بيت التمويل، ووافق على صفقة الاستحواذ مع البنك الأهلي المتحد حينما كان عضوا في بيت التمويل، مؤكدا اعتراضه على الدمج وعلى الاستحواذ.

الوزير غير رأيه بشأن الاستبدال وحرم فئة كبيرة من المواطنين وصوت ضد الشريعة الاسلامية مبينا أن انشاء كيان جديد لا يجوز انما يجب انشاء شركة تمويل يطبق عليها نظام «الساينت» .

نتائج أعمال مؤسسة التأمينات فيها تجاوز وتعارض مصالح مطالبا بتعزيز الشفافية ورسم سياسات واضحة خصوصا ان (التأمينات) تملك اصولا في الشركات الاستثمارية .

أن بلاغ الوزير ضد إحدى شركات الطيران المحلية كان صوريا لأن التحويل للنيابة تم بناء على أخبار من وسائل التواصل الاجتماعي ولم يذكر اسم الشركة في البلاغ.

الوزير مسؤول عن هيئة الاستثمار، وانخفاض الاستثمارات في الصناديق كلها مدون في تقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية .

هناك العديد من المخالفات الإدارية والمالية في الجهات التابعة للوزير في مؤسسة التأمينات وهيئة الاستثمار وصندوق الموانئ ، معربا عن استيائه من عدم اتخاذ الوزير أي خطوات للتحقيق والمحاسبة.

أين دور وحدة التحريات المالية في قضية النائب البنغالي ، وقضية «الإيرباص» التي صدر فيها حكم قضائي بريطاني وفيه متورطون كويتيون؟

قضية المدير الأسبق للتأمينات لا يمكن ان يتنصل منها أي وزير يقبل بوزارة المالية لأن فيها استباحة أموال عامة قدرت بالمليارات، لكن الوزير ركن هذا الملف الخطير ويكتفي بالقول «حولت الملف».

النائب رياض العدساني ينهي مرافعته ....والرئيس الغانم يرفع الجلسة للصلاة.

وزير المالية براك الشيتان يبدا مرافعته:

الوثيقة التي أحيلت لمجلس الأمة في ١٩ مايو ٢٠٢٠ تمثل رأي الحكومة وتسأل عنها وتناقش بها الحكومة، والموازنة العامة خفضت فيها بمقدار ١،٤ مليار دينار.

الوثيقة الاقتصادية وثيقة الإصلاح المالي التي قدمت في عام 2016 هي وثيقة تمثل رأي وزارة المالية وهي عبارة عن أفكار وأطروحات تناقش في مجلس الوزراء، بينما الوثيقة المرسلة إلى مجلس الأمة في 19 مايو 2020 هي التي تعكس رأي الحكومة وتسأل عنها.

تلك الوثيقة هي التي تناقش في أروقة مجلس الوزراء ويساءل عنها الوزير وهي تخفيض الموازنة بمقدار مليار و400 مليون دينار، مؤكدًا أن ميزانية 2020 / 2021 والتي سوف تقر لم تتضمن المساس بحقوق العاملين، وميزانية 2021/2022 سوف تقدم في شهر سبتمبر القادم.

لم تتخذ أي إجراءات بشأن وثيقة الإصلاح ولم يصدر من الوزارة أي تخفيض في الدعوم أو المساس بحقوق الموظفين ولم يصدر تعميم من قبل وزير المالية بهذا الشأن.

متابعة لمجريات الجلسة

الكندري والمويزري .. وابتسامة مشتركة

أحاديث جانبية